

بالصلاة والزكاة هي لغة الصلوة بمعنى انها في اللغة لا حرامان خمسة ثم
النسوة البركة وزيادة الخير والتطهير والمدح وادلتها ما ذكره وسيت بذلك
الاول وسبحي الغدر المخصوص بذلك بالزكاة وعبارة من رسيم بها ذلك
لانها ودعا بالبر عطفًا على اخرجها حتى تشهد بالصلوة حتى تغليبية
اي من اجل انها تشهد للملك وانها للغة اى اسمها تطهيرها ومدحها
منها الى ان تشهد بوجه المراء الشهاده في الدنيا عمن انها اماره او
في الآخرة فتكون حج حقيقه وان اتق بها غايه ومن جعلها عرف
بها فان مجدها بعد ذلك كفر بعد زكاة الفطر اى في سؤال بر ماوي
كله كان في مال الصبي وما احسن قول يعصم من الواف
اقول الشاذل في الحسن اصحى بعدد بلحظه قلب النبي
ملكيت الحسن اجمع في نصان قاده زكاة منظره اليه
وذلك بان تجوز كمشها من برشف من ممتلك الشرب
فقال ابو حنيفه لو امام يرى ان الزكاة على الصبي
فان تكفه شافه الرأى اومن يرى زكاة الامام الماتق
فلانك صلبا صامتي زكاة فاخراج الزكاة على الولي
من انواع المال صوابه من اجناس المال وقد عبرت عنه فيما
ومن ذلك من المتقيل والافعام عطف خاص على عام والتكتم فيه
كون الكلام فيها ولا في المتولد من غنم وظواهره من قاعدة يتبع النسخ
الى ان قال والزكاة الاضف يكون زكاة البقر اذا كانت زكاة المقر اخف من
الابل لان اول نصاب الابل حسن واول نصاب البقر ثلاثون واذا كان زكاة
زكاة فلا يجب في اقل من ثلاثين منه ولو كان على صورة الابل فالصحة بالنسبة
بالثقله للعدد النسب فالمتولد من ضان ومعز حذية ماله ستان او عن سركين
ماله سنة كذا بخط المحدثين لزومه ادا وصا ولو اخرجها حال رده
احذرت ان عاد الى الاسلام ولينته صححة لانها التمس فلم يعد الى الاسلام
مرجع الامام على الاخذ اهل بخظام والابان مان مرده اقل يخرج الزكاة

فان قيل لو كان المير محمدان مثلا ونسب للدين في حال اخرج ان لم
يظهر للميت اهل رايه كما في يتمر وحرم عند الحرس وعقد
وان كان اى المير افضل منه اى من الارب وان كانت اى التبت او ضل
في منها اى المير والذي في المجمع انه لا فرق فقال انه حرام معقد
الايدى اى لا عدم جواز الخلوه وحاصل هذه المسئلة ان المعقد بحر
الجمع مطلقا لحد الحسن او اخلف كان بينهما محرمة او زوجية
او سيديه او الان الصلة التاذى لا جواز الخلوه ونحوها الاضرب
واما نشه بعدد فنه حاصله ان النسب بعد الدفن حرام
الاضربه وقد مثل الش ضرورة باحد مورثه وقد نظمت ذلك
فقلت ونسب ميت حرام ان وفا بالاضربه كطهر انشع
او دفنه بنصب او تقو ما لم او بليع مال الغير اولا استقبال
فاستدعى اى الواجب عند قرب اى الدفن وجعل النسب في التو
اى وكذا في الارض وعبارة سم فلو لم يوجد حتى ولا ارض فبعت الارض
انه لا يجوز النسب ايضا والغرض مبتد اخبره لا يجدى اى ومن فرق
بين الكفن والمال فقال لا ينسب للكنز بل اذا اطلبه مالكه فله لانه ضروري
وكذا كذا المال فينسب لا حرامه وان لم يطلبه مالكه فله لانه لا يقيد
تتمه بعدد فنه اى تمام الدفن من العصب اول بلطف الجمع بمن يتقيد
تكلفه بلع محضونا واستمر جنون لموتته ويستثنى ايم شهيد الكفر
والانبياء عليهم السلام فجملة هؤلاء الثلاثة لا يسلون وغيرهم ما ربه
الطفل ومن بلغ محضونا واستمر اليان صان والنسب وشهد الكفر
ومن علامه سال وهذا هو المعتمد اعني غير المكف وشهد الموكه
والنبي لا يسلون بخلاف من علامه خلافا للثبوتين نعمه ما ذكره
السيوطي من نحو شهيد الاخره وان سئلوا الا يقتلون والدعا على
كتاب الزكاة من الشرايع العدمية بدليل قوله عيسى واوصاني

بالصلاة

الذي في قوله عيسى واوصاني
بالصلاة والزكاة
والنبي لا يسلون بخلاف من علامه
خلافا للثبوتين نعمه ما ذكره
السيوطي من نحو شهيد الاخره
وان سئلوا الا يقتلون والدعا على
كتاب الزكاة من الشرايع العدمية
بدليل قوله عيسى واوصاني

من انواع المال صوابه من اجناس
المال وقد عبرت عنه فيما
ومن ذلك من المتقيل والافعام
عطف خاص على عام والتكتم فيه
كون الكلام فيها ولا في المتولد
من غنم وظواهره من قاعدة يتبع
النسخ الى ان قال والزكاة الاضف
يكون زكاة البقر اذا كانت زكاة
المقر اخف من الابل لان اول نصاب
الابل حسن واول نصاب البقر
ثلاثون واذا كان زكاة زكاة فلا
يجب في اقل من ثلاثين منه ولو كان
على صورة الابل فالصحة بالنسبة
بالثقله للعدد النسب فالمتولد
من ضان ومعز حذية ماله ستان او
عن سركين ماله سنة كذا بخط
المحدثين لزومه ادا وصا ولو اخرجها
حال رده احذرت ان عاد الى الاسلام
ولينته صححة لانها التمس فلم
يجد الى الاسلام مرجع الامام على
الاخذ اهل بخظام والابان مان مرده
اقل يخرج الزكاة